وقفات تأمّلية في الجوانب النّحوية للقراءات القرآنيّة

د. حورية عبيب
أستاذة محاضرة (أ)
كلية العلوم
الإسلاميةجامعة الجزائر 1

أسعى في هذه المقالة إلى بيان الثراء الذي أ دخلته القراءات القرآنية على تحليل علمائنا من قراء ومفسّرين ولغّويين ونحويين، إذ جعلتهم يستخدمون عقولهم ليبيّنوا معانيها المختلفة وليكشفوا عن أسرار صيغها وتراكيبها، ويبرزوا دقائقها النحوية، فتكاثرت الأوجه الإعرابية على اللفظ الواحد في القراءة القرآنية تكاثرا نتج عنه اختلاف في تأويل هذه الآية الكريمة أو تلك وتفسيرها على أوجه متعدّدة.

إنّ القراءات القرآنية غنية بالمسائل النّحوية والظواهر اللّغوية التي تثري اللغة وتضيف لمسات جديدة إلى مسيرة النحو العربي، بل إنّ في القرآن الكريم وقراءاته صورًا كثيرة من الإعجاز النّحوي، وأعني بالإعجاز النحوي الارتقاء في نظم الكلام حتى يخرج عن مقدرة البشر ويعجزهم عن محاكاته.

ورأى عبد القاهر الجرجاني[1] أنّ النظم هو توخّي معاني النّحو، وأنّه يقوم على تلاؤم المعاني في الكلمات المفردة تلاؤما يساعد على أداء المعنى العام المقصود في جمال وقوّة، ويتمّ نظم القرآن الكريم نظما مستقيما متلائما بفضل علم النحو بمعناه الواسع الذي يشمل علم المعاني من علوم البلاغة وعلم النّحو.

إنّ للنظّم صلة بالنّحو، فهو الاستخدام النّحوي، وهذا لا يعني –كما أوضح عبد القاهر الجرجاني[2] –مجرّد قواعد النّحو، فهي ممّا يعرفه كل عربي سليم الفطرة، وإنما يقصد من ذلك دقائق تأليف الكلام وأسرار الترابط بين مفرداته، فالعرب جميعهم يعرفون أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف إليه مجرور، لكن إدراك الفاعل في مثل قوله تعالى: **{فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ}** [3]، هو الذي يقتضي الذوق والعلم بالنظم، وهكذا في قوله تعالى: **{وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً}**[4]، وهذا ليس علما بالإعراب وإنّما بالوصف الموجب للإعراب، وهذا واضح في قوله: "واعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها"[5].

أكد عبد القاهر الجرجاني أثر التركيب النحوي في المعنى، وما يترتب عليه من بلاغة في التعبير، فتعلق بآفاق من النحو الجمالي تتجاوز البحث في الصواب والخطأ.

والحقّ إنّ ميادين الإعجاز في النص القرآني مترامية الأطراف، لا يحدّها زمان ولا مكان، ولا تنفد مادتها، وفي دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني محاولات كثيرة لتلمس جوانب الإعجاز النحوي في آي الذكر الحكيم، كما شكّلت التجربة النحوية لعلمائنا في معالجة الوجوه النحوية التي قرئت

بها بعض آي الذكر الحكيم لونًا متميّزًا من ألوان البحث النحوي، وقد بدا هذا جليًّا في كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره وقراءاته وإعجازه، وتوضيحًا لجهود علمائنا في هذا المجال، اخترت سورة الأنعام نموذجا لبيان تحليلهم النحوي للقراءات القرآنية ومدى مساهمتهم في هذا الجانب النحوي القرائي.

والآيات القرآنية الكريمة التي أقوم بتحليها في هذا العمل هي: 23، 38، 54، 55، 74، 94، 112، 137، 139، 145، 153، 154، 160، فكانت ثلاث عشرة آية كريمة.

1 -الآية الكريمة: {وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ} [6].

ذكر ابن مجاهد اختلاف القرّاء في النصب والخفض من قوله تعالى (ربّنا) مبيّنا أنّه قرأه ابن كثيرونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر بالكسر، وأنّه قرأه حمزة والكسائي بالنصب[7]، وأوضح الفرّاء أنّ خفض لفظ"ربّنا" على جعله محلوفًا به[8] ، فهو تابع لاسم الله تعالى، فإمّا أن يكون نعتًا له[9]، وإمّا بدلاً أو عطف بيان[10] ، كما بيّن أنّ نصب (ربّنا) قراءة الأعمش على النّداء [11] ، والتقدير: يا ربّنا ما كنّا مشركين، لأنّ لفظ الجلالة (الله) قد تقدّم ذكره، فنادوا بعد ذلك مستغيثين [12] ، وأكّد هذا المعنى أبو زرعة[13] مبيّنا أنّ هذه الآية الكريمة ابتدأت بمخاطبة الله تعالى إيّاهم، إذ قال تعالى للذين أشركوا: {أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ } [14] ، فجرى جوابهم إيّاه على نحو سؤاله لمخاطبتهم إيّاه، فقالوا:" والله ربّنا"، بمعنى: والله يا ربّنا ما كنّا مشركين، فأجابوه مخاطِبين له كما سألهم مُخاطَبين.

وذكر مكي بن أبي طالب [15] أنّه فصل بالنداء بين القسم وجوابه، وذلك حسن، لأنّ فيه معنى الخضوع والتضرع حين لا ينفع ذلك، وأجاز أبو البقاء

العكبري[16] نصب لفظ (ربّنا) على إضمار العامل، أي على الاختصاص، فعامله محذوف وجوبًا تقديره: أعني.

وأشار أبو حيان الأندلسي[17] إلى أنّه قرأ عكرمة سلاّم بن مسكين "والله ربُّنا" برفع الاسمين على أنّ في الآية الكريمة تقديما وتأخيرًا، والتقدير: ما كنا مشركين والله ربُّنا، وهي قراءة شاذة.

2 -الآية الكريمة: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ**}**[18] .

بيّن أبو جعفر النحّاس[19] أنّه قرأ القرّاء قوله تعالى: "ولا طائر" بالخفض عطفا به على لفظ" دابة"، وأنّه قرأه الحسن وعبد الله بن أبي إسحاق بالرفع عطفا به على موضع "دابة"، لأنّ موضعها الرفع، والتقدير: وما دابة ولا طائر يطير بجناحيه: فـ(مِن) حرف صلة وتوكيد، و(دابة) مجرورة لفظا مرفوعة حكمًا.

3 - الآية الكريمة: {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ **}** [20].

ذكر ابن مجاهد[21] اختلاف القرّاء في قراءة هذه الآية الكريمة مبيّنا أنّه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي" إنّه مَن عمل...فإنّه غفور رحيم" مكسوري الألف، وقرأ عاصم وابن كثير:" أنّه من عمل فأنه غفور رحيم" بفتح الألف فيهما، وقرأ نافع" أنّه من عمل" بفتح الألف، و"فإنّه غفور" بكسرها، وهي قراءة الأعرج كما ذكر سيبويه[22] .

وأوضح ابن جرير الطبري[23] أنّ حجّة من قرأ بفتح الهمزة من (أنّه) وبكسرها من "فأنّه"، أنّه جعل الأولى بدلا من الرحمة، فأعمل فيها (كتب)، كأنه قال: كتب ربّكم على نفسه" أنّه مَن عمل"، وجعل الكسر في الثانية

على الابتداء، أو الاستئناف، لأنّها جاءت بعد الفاء وما بعدها مستأنف، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهَ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [24] ، فحُكم (إنّ) في الابتداء والاستئناف الكسر، وبهذا جعل الفاء جوابا للشرط (مَن)، واستأنف (إنّ)، لأنّ ما بعد فاء الشرط يكون الكلام مستأنفا، ومنه قوله تعالى: **{وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ}**[25]، والتقدير في الآية الكريمة السابقة أعني قوله تعالى:"فإنّه غفور رحيم": فهو له غفور رحيم، أو فله المغفرة والرحمة[26].

والحجّة لمن كسرهما جميعا أنّه جعل (أنّه) الأولى مبتدأة، وجعل (كتب)، بمعنى (قال)، وكسر الثانية، لأنّها بعد فاء جواب الشرط[27] ، وعلّل ابن خالويه[28] الكسر فيهما أنّه جعل تمام الكلام في قوله تعالى:"كتب ربّكم على نفسه الرحمة"، ثمّ ابتدأ بقوله تعالى: "إنّه" وعطف الثانية عليها.

وذكر الطبري[29] أنّ حجّة مَن فتحهما جميعا أنّه جعل (أنّ) الأولى بدلا من الرحمة بمعنى: كتب ربّكم على نفسه الرحمة، ثمّ ترجم بقوله:" أنّه من عمل منكم سوءًا بجهالة" عن الرحمة، ثم عطف بـ"أنّه" الثانية على "أنه" الأولى، وجعلهما اسمين منصوبين[30] .

4 -الآية الكريمة: {كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ} [31].

اهتمّ ابن مجاهد[32] بقوله تعالى هذا موضّحا أوجه القراءة وقراءها، فحصر هذا الاختلاف في الياء والتاء، والرفع والنّصب، وذكر أنّه قرأ نافع:" ولتستبين" بتاء الخطاب، و"سبيل" بالنصب، وأنّه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص "ولتستبين" بالتاء على التأنيث، و"سبيل" بالرفع، وأنّه قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي"وليستبين" بالياء، و"سبيل" بالرفع.

وبيّن الطبري[33] أنّ حجة مَن نصب كلمة (سبيل) أنّه جعل الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم كأنّ معناه عنده" ولتستبين أنت يا محمّد سبيل المجرمين، فكان السبيل مفعولا به للفعل (تستبين)، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنت)، أمّا الذين قرأوا السبيل رفعًا (ولتستبين) بتاء التأنيث، فقد جعلوا الفعل للسبيل، فرفعوها بالحديث عنها، فكانت التاء علامة تأنيث، ولا ضمير في الفعل، واعتبروا السبيل مؤنثة[34] ، كما قال تعالى: **{قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي}**[35] ، وقوله عز وجل: **{الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً }**[36].

وأوضح الزمخشري[37] أنه يقال: استبان الأمر وتبيّن واستبنته وتبيّنته، فيكون الفعل لازما ومتعدّيا.

وحجّة من قرأ" وليستبين" بالتاء ورفع السبيل، أنّه جعل السبيل مذكرا[38]، ومنه قوله تعالى:{وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِأَيَٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ}[39] .

وذهب الطبري[40] إلى أنّ معنى هؤلاء في هذا الكلام، ومعنى من قرأ ذلك بالتاء في (ولتستبين) ورفع (السبيل) واحد، وإنّما الاختلاف بينهم في تذكير (السبيل) وتأنيثها، لأنّ من العرب مَن يذكر السبيل وهي تميم وأهل نجد، ومنهم مَن يؤنّث (السبيل) وهم أهل الحجاز، ثم بيّن الطبري أنهما قراءتان مستفيضتان في قراءة الأمصار، ولغتان مشهورتان من لغات العرب، وليس في قراءة ذلك بإحداهما خلاف لقراءته بالأخرى، ورأى أبو جعفر النحاس[41] أنّ تأنيث السبيل أكثر.

5 -الآية الكريمة: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ }[42] .

قرأ القراء قوله تعالى: (آزر) بالفتح[43] على أنه بدل من لفظة (أبيه)،

وهو مجرور بفتحه نيابة عن الكسرة، لأنّه ممنوع من الصرف[44] لعلتين هما العلمية والعجمة على قول مَن لم يشتقه من (الأزر) أو (الوزر) أي (الظهر) ومَن اشتقه من واحد منهما قال إنه عربي، ولم يصرفه للتعريف ووزن الفعل، لأنه على مثال أفعل، يقال: رجل أجوف أي عظيم الجوف، وكذا آزر يكون عظيم الأزر معوجّه[45] .

وقرأ أبيّ وابن عبّاس والحسن ومجاهد والضحاك وابن يزيد المدني ويعقوب (آزر) بالرفع على النداء، والتقدير: يا آزر، ورويت عن سلمان التيمي[46]، وهي في قراءة أبيّ (يا آزر) بحرف النداء [47]، و(آزر) مبني على الضمّ في محل نصب، لأنه منادى مفرد.

وذهب الطبري[48] إلى أنّ الصواب من القراءة في ذلك قراءة مَن قرأ ذلك بفتح الراء من (آزر) على إتباعه إعراب (الأب)، وإنّما اختار هذه القراءة لإجماع الحجّة من القرّاء عليها، وصحّ فتح الراء من (آزر) من أحد وجهين، الوجه الأوّل: أن يكون (آزر) اسما لأبي إبراهيم صلوات الله عليه وعلى جميع أنبيائه ورسله، فيكون في موضع خفض ردًّا على لفظ الأب، والوجه الثاني: أن يكون نعتا، فيكون أيضا خفضا بمعنى تكرار اللام عليه، ولكنه لما خرج مخرج (أحمر) و(أسود) ترك إجراؤه، وفعل به كما يفعل بأشكاله، فيكون تأويل الكلام حينئذ: وإذ قال إبراهيم لأبيه الزّائغ أتتخّذ أصناما آلهة.

6 -الآية الكريمة: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ }[49]

ذكر ابن مجاهد[50] أنه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة قوله تعالى (بينكم) بالرفع، وقرأ نافع والكسائي ذلك نصبا، وروى حفص عن عاصم ذلك بالنصب.

والنّصب في هذه القراءة على الظرفية، ويقوّي هذا قراءة عبد الله بن مسعود:" لقد تقطّع ما بينكم"[51].

وذهب ابن خالويه[52] إلى أنّ نصب (بينكم)- وهو ظرف-يجوز أن يكون مرفوعًا في المعنى بـ (تقطّع)، لكنّه لمّا جرى في أكثر الكلام منصوبا ترك في حال الرفع على حاله حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف، فهو فاعل وإن كان مفتوحا، لأنّ من الأسماء ما يكون ظرفا واسما كما في قولنا: زيد دونك، وزيدٌ دون من الرجال، وزيد وسط الدار، وهذا وسطها.

أمّا من قرأ قوله تعالى (بينكم) بالرفع، فقد جعله اسما لا ظرفا[53]، قال أبو عمرو: بينكم أي: وصلكم[54]، فكان فاعلا لـ (تقطع) على اعتبار البين بمعنى الوصل، والتقدير: لقد تقطّع وصلكم أي: تفرّق جمعكم، وأصل (البَيْن) الافتراق، ولكن اتّسع فيه، فاستعمل اسما غير ظرف بمعنى الوصل[55].

7 -الآية الكريمة: {وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ}[56]

أوضح ابن مجاهد[57] أنهّ قرأ ابن عامر وحده (زيّن) برفع الزاي، و(قتل) برفع اللام، و(أولادهم) بنصب الدال، و(شركاءكم) بالياء، وأنه قرأ الباقون (زيّن) بنصب الزاي، و(قتل) بنصب اللاّم، و(أولادهم) بالخفض، و(شركاءهم) بالرفع، على أنّ (قتل) نصب بـ (زيّن)، وخفض (أولادهم) بالإضافة، ورفع (شركاءهم) بـ (زيّن) لا بالقتل، لأنّهم زيّنوا ولم يقتلوا، أي إنّ شركاء هؤلاء المشركين هم الذين زيّنوا لهم قتل أولادهم.

أمّا قراءة ابن عامر، ففيها فصل بين المضاف (قتل) والمضا ف إليه (شركائهم)، بالمفعول به (أولادهم)، والمعنى: وكذلك زيّن لكثير من المشركين

قتلُ شركائهم أولادهم، وعدّ ابن جرير الطبري[58] هذا الفصل قبيحا غير فصيح، وهو قول ابن خالويه[59]، واعتبر مكي بن أبي طالب[60] هذه القراءة ضعيفة للتفرقة بين المضاف والمضاف إليه، ولأنّ الإضافة بمنزلة الصلة، وذلك إنّما يجوز عند النحويين في الشعر، كما انتقد هذه القراءة الزمخشري[61] لضعفها في القياس وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وبيّن أنّ مثل هذا الفصل لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودًا، فكيف به في الكلام المنثور، بل فكيف به في القرآن الكريم المعجز بحسن نظمه وجزالته، وذكر أنّ الذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنّه رأى في بعض المصاحف كلمة (شركائهم) مكتوبة بالياء.

إنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها- متقدّموهم ومتأخّروهم - ولا يجيزون ذلك إلاّ في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن الكريم عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللّحن في لسان العرب، فلا التفات إلى قول الزمخشري ومن تبعه في هذا، لوجود هذا الفصل في الكلام العربي الفصيح، ولا يختصّ ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت حدّ التواتر وقارئها أعلى القرّاء السبعة سندا وأقدمهم هجرة، وكلامه حجّة وقوله دليل[62].

وذكر الزجاج أنّه قرأ أبو عبد الرحمن السّلمي والحسن ويحيى بن الحارث الذِماري (زين) بضمّ الزاي، و(قتل) بالرفع، و(شركاؤهم) بالرفع مضاف إلى (أولادهم) على أن يكون (شركاؤهم) محمولا على فعل آخر، لأنّ

التقدير كأنه قال: زيّنه شركاؤهم[63] بمعنى: إنّ وجه هذه القراءة الشاذة أن يكون (قتل) اسم ما لم يسمّ فاعله، وأن يكون (شركاؤهم) مرفوعا بفعل مضمر، لأنّ الفعل (زيّن) يدلّ عليه، وعلى هذا يجوز أن يقال: ضُرب زيدٌ عمروٌ، بمعنى: ضربه عمرو[64]، وأكّد هذا التأويل ابن جنّي مبيّنا أن الشركاء في هذه القراءة الشاذة يحتمل أن يكون مرفوعا بفعل مضمر دل عليه قوله تعالى:" زين"، كأنه لما قال: "زين لكثير من المشركين قتل أولادهم"، قيل: من زينه لهم؟ فقيل: زينه شركاؤهم، فارتفع الشركاء بفعل مضمر دلّ عليه (زيّن)، فهو إذا كقول القائل: أكِل اللّحمُ زيدٌ، ورُكِبَ الفرسُ جعفر، يرفع (زيد) و(عمرو) بفعل مضمر دلّ عليه هذا الظاهر[65] .

8 -الآية الكريمة: {وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا}[66].

ذكر أبو جعفر النحاس[67] أن كلمة"خالصة" من قوله تعالى ذاك لها أربعة أوجه: قرأها العامة بالرفع والتأنيث، وقرأها قتادة بالنصب والتأنيث، وقرأها ابن عباس (خالصه) على الإضافة، وقرأها الأعمش (خالص) بغير هاء.

إنّ رفع (خالصة) وبالتاء قراءة الجمهور، وهو رفع من وجهين:

الوجه الأول: أن تكون (خالصة) مرفوعة باعتبارها خبر المبتدأ (ما) الذي هو اسم موصول بمعنى (الذي)، مبني في محل رفع مبتدأ، وقوله تعالى:" في بطون هذه الأنعام" صلته، والتقدير: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا أي خالص لنا، فأنّث للمبالغة في الخلوص، وليكون أيضا بلفظ المصدر نحو العاقبة والعافية[68]، وذكر الفرّاء[69] أنّ (خالصة) أنّثت لِتأنيث الأنعام، وذهب الكسائي[70] والأخفش[71] ومن تبعهما[72] إلى أنّ التاء

للمبالغة كالتاء في علاّمة ونسّابة، وأوضح ابن الأنباري[73] أنّها أنّثت حملا على معنى (ما)، لأنّ المراد بـ(ما في بطون هذه) الأجنّة، وذكّر (محرّم) حملا على لفظ (ما).

والوجه الثاني: أن تكون (خالصة) مرفوعة، لأنّها بدل من (ما) وهو بدل الشيء من الشيء، وهو بعضه، وأن يكون (لذكورنا) هو الخبر[74].

9 -الآية الكريمة: {وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاء} [75].

بيّن ابن مجاهد[76] أنّه قرأ ابن كثير (وإن يكن ميتة) بالياء ورفع (ميتة) خفيفة، وأنّه قرأ ابن عامر (وإن تكن) بالتاء، و(ميتة) رفعا، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (وإن تكن) بالتاء، و(ميتة) نصبا، وروى حفص عن عاصم (وإن يكن) بالياء، و(ميتة)نصبًا، وعلى هذا فـ (يكون) بالياء، و(ميتة) بالنصب هي قراءة باقي السبعة أعني قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي، وهي قراءة يعقوب وخلف ووافقهما اليزيدي والأعمش من غير السبعة.

والحجّة في هذه القراءة أنه ذكر الفعل (يكن) لتذكير (ما) في قوله تعالى (ما في بطون)، والتقدير: وإن يكن ما في بطونها ميتة، لأنّ الفعل لِـ (ما)، وجعل (كان) ناقصة تحتاج إلى خبر، فأضمر فيها اسمها وهو ضمير (ما) في قوله تعالى: (وقالوا ما في بطون)، ونصب (ميتة) على خبر (كان)، والتقدير: وإن يكن ما في بطون هذه الأنعام ميتة فهم في أكله شركاء[77]، واختار أبو عمرو بن العلاء هذه القراءة، لأنّ ما بعد هذه الآية الكريمة يقوّيها وهو قوله تعالى:" فهم فيه شركاء" ولم يقل (فيها)[78]، وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنّ (الميتة) لكل ميت ذكرا كان أو أنثى[79].

وحجّة من قرأ بالتاء ونصب (ميتة)-وهو أبو بكر كما سبق ذكره-أنه أنّث الفعل لتأنيث الأنعام التي في البطون، والتقدير: وإن تكن الأنعام التي في بطونها ميتة[80].

وحجّة مَن قرأ بالتاء ورفع الميتة أنّه أنّث لتأنيث لفظ الميتة، وجعل (كان) تامة بمعنى (حدث ووقع)، فهي لا تحتاج إلى خبر، وإنما إلى فاعل، فكانت (ميتة) فاعلا لها، والتقدير: وإن تكن في بطونها ميتة، وحجّة مَن قرأ بالياء ورفع الميتة أنه ذكّر لمّا كان تأنيث الميتة غير حقيقي[81].

10 - الآية الكريمة: {قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً **}**[82].

صرّح ابن مجاهد أنّه قرأ ابن كثير وحمزة قوله تعالى: "إلاّ أن تكون" بالتّاء، و"ميتة" بالنّصب، وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم والكسائي"إلاّ أن يكون" بالياء، و"ميتة" بالنصب، وروى نصر بن علي عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ" إلاّ أن تكون" و"إلاّ أن يكون" بالتاء والياء، وقرأ ابن عامر وحده"إلاّ أن تكون" بالتاء، و"ميتة" بالرفع[83].

وحجّة من قرأ" إلاّ أن يكون" بالياء، و"ميتة" بالنّصب أنّهم أضمروا في (كان) مذكرا وهو اسمها، تقديره: إلاّ أن يكون المأكول أو المحرّم ميتة"[84]، فحملوا الكلام على اللّفظ، لأن قوله تعالى:"لا أجد" يدلّ على نفي الموجود، والتقدير: قل يا محمد لا أجد فيما أوحي إليّ محرّما على طاعم يطعمه إلاّ أن يكون الموجود ميتة أو كذا أو كذا، فإنّه رجس[85].

وحجّة مَن قرأ بالتاء ونصب" ميتة" أنّه أضمر في (كان) اسما مؤنّثا بمعنى: إلاّ أن تكون المأكولة ميتة[86] ، فحمله على المعنى، فأنّثت (تكون) لذلك، وفي (كان) اسمها وهو العين أو النّفس أو الجثّة، و(ميتة) خبر[87].

وحجّة مَن قرأ" إلاّ أن تكون" بالتّاء، و"ميتة" بالرفع وهو ابن عامر من السبعة، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع من غير السبعة[88] أنّه جعل (كان) تامة بمعنى: حدث ووقع، فكانت (ميتة) فاعلا لها، وحمل التأنيث على لفظ الميتة.

وذكر الفرّاء[89] أنّه لا يصلح الرفع في هذه القراءة، لأنّ (الدم) منصوب بالرد على الميتة، وفيه ألف تمنع من جواز الرفع، وهو رأي الطبري[90] إذ ذهب إلى أن الصواب من القراءة في ذلك قراءة الجمهور وهي "إلا أن يكون" بالياء، و"ميتة" بتخفيف الياء ونصب الميتة، وحجّته في ذلك أنّه لا خلاف بين الجميع في قراءة الدم بالنصب، وكذلك هو في مصاحف المسلمين، وهو عطف على الميتة، ولو كانت (الميتة) مرفوعة لكان (الدم) وقوله (أو فسقا) مرفوعين، ولكنّها منصوبة، فيعطف بهما عليها بالنّصب، وهو قول العكبري[91]، ورأى مكي بن أبي طالب[92] قوة قراءة (الميتة) بالرفع وصحتها، فذكر أنه كان يلزم أبا جعفر أن يقرأ (الدم) بالرفع وكذلك ما بعده، لكنه عطفه على موضع"إلا أن يكون" ولم يعطفه على"ميتة"، فكان تناسب في هذا العطف بين المعطوف والمعطوف عليه من حيث الإعراب وهو النصب، ويكون عطف الدم وما بعده في قراءة النصب على (الميتة).

11 -الآية الكريمة: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً}[93].

أشار ابن مجاهد[94] إلى أنّه قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو" وأنّ هذا" مفتوحة الألف مشدّدة النون، وقرأ ابن عامر" وأنْ هذا" مفتوحة الألف موقوفة النون، وقرأ حمزة والكسائي "وإنّ هذا" مكسورة الألف مشدّدة النّون.

وتفسير قراءة فتح الألف وتشديد النّون لدى الخليل وسيبويه[95] :لأن هذا صراطي، وذهب الفرّاء[96] إلى أنّها في موضع خفض، بمعنى: ذلكم وصالكم به ووصاكم بأنّ هذا صراطي مستقيما، ورأى الكسائي أنها في موضع نصب على هذا المعنى، إلاّ أنّه لما حذف الباء نصب[97] ، وعلى هذا، فقد خرّجت هذه القراءة على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون محمولا على إضمار اللاّم، و(أن) في موضع نصب لحذف الخافض، والتقدير: ولأنّ هذا صراطي مستقيما فاتّبعوه، أي: اتّبعوه، لأنّه مستقيم، فكان تعليلا حذفت منه اللاّم.

والوجه الثاني: أن يكون معطوفا على قوله تعالى:(ألاّ تُشركوا بي شيئا)، أي: وأتلو عليكم أنّ هذا صراطي مستقيما، أو يكون معطوفا على قوله تعالى:(أتل ما حرّم ربكم عليكم) أي: وأتلو عليكم أنّ هذا صراطي[98] .

والوجه الثالث: أن يكون في موضع جرّ عطفا به على الضمير في قوله تعالى: "به" بمعنى: ووصاكم به وبأنّ، حذفت الباء لطول (أن) بالصلة، ويكون على هذا التأويل نصبا وخفضًا.

وحجّة من قرأ بكسر الألف وتشديد النّون أنه ابتدأها مستأنفا، فكانت الفاء عاطفة، أي إنّ جملة (فاتبعوه) معطوفة على هذه الجملة المستأنفة[99] .

وحجّة ابن عامر في قراءته بفتح الهمزة وتخفيف النّون أنه جعل (أن) مخفّفة من الثقيلة، واسمها محذوف وهو ضمير الشأن أو القصّة، وهذه الجملة معطوفة على قوله تعالى:" أن لا تشرك بي شيئا"[100] .

12 -الآية الكريمة: **{ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ }**[101] .

قرأ القراء قوله تعالى:" أحسن" بفتح النون على اعتباره فعلاً ماضيا، وهو صلة الاسم الموصول (الذي)، وفيه ضمير يعود على (الذي)، تقديره: تماما على المحسن، ويؤيّد هذا قراءة عبد الله بن مسعود وهي: (تماما على الذين أحسنوا)، ومعناه أنّ الله تعالى أخبر عن موسى عليه السلام، أنّه آتاه الله تعالى الكتاب فضيلة على ما أتى المحسنين من عباده، أو معناه: تماما على الذي أحسن موسى عليه السلام، فيما امتحنه الله تعالى به في الدنيا من أمره ونهيه.

وذهب الكوفيون إلى أنّه لا ضمير في (أحسن)، والفاعل محذوف، والهاء محذوفة، و(الذي) بمعنى (ما)، وكأنّ الكلام حينئذ: ثم آتينا موسى الكتاب تماما على ما أحسن موسى، بمعنى: تماما على إحسانه في الدنيا في عبادة الله تعالى، والقيام بما كلفه به من طاعته، أو معناه: تمامًا على إحسان الله تعالى إلى أنبيائه[102].

وقرأ يحيى بن يعمر[103] وعبد الله بن أبي إسحاق[104] قوله تعالى:"أحسن" برفع النّون، والتقدير: تمامًا على الذي هو أحسن، وأنكر الطبري[105] هذه القراءة لخلافها ما عليه الحجة وإن كان لها في العربية وجه صحيح، وضعّفها ابن جني[106] من حيث الإعراب لحذف العائد على (الذي)، وإنّما يحذف من صلة (الذي) الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلّتها، نحو مررت بالذي ضربت، أي: ضربته، وأكرمت الذي أهنت أي أهنته، فالهاء ضمير المفعول، وليس المبتدأ بفضلة فيحذف تخفيفا، ولا سيما هو عائد الموصول.

والحقّ، إنّ حذف المبتدأ من الجملة إذا وقعت صلة (الذي)-وإن كان قليلا ونادرا- جائز لمجيء نحوه عن العرب، إذ ذكر سيبويه[107] هذه القراءة

الشاذة برفع (أحسن)، وبيّن أن الخليل بن أحمد قد سمع من العرب قولهم: ما أنا بالذي قائل لك سوءًا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحا.

13 -الآية الكريمة: **{مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}** [108].

قرأ القراء قوله تعالى:"فله عشر أمثالها" بطرح التنوين في"عشر" وخفض "أمثالها"[109]، والتقدير: فله عشرُ حسنات أمثال حسنة[110]، وحذفت التاء من (عشر)، لأنّ معناه: فله عشر حسنات أمثالها، وطرح الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه[111].

وقرأ الحسن البصري قوله تعالى ذاك بتنوين (عشر) ورفع (أمثالها)، والتقدير: فله حسنات عشر أمثالها، بمعنى: فله من الجزاء عشرة أضعاف مما يجب له، فـ(عشر) مبتدأ، و(أمثالها) صفة له، و(له) خبر مقدم[112].

وبهذه الآية الكريمة وما تضمّنته من قراءات أنهي حديثي هذا موضّحة أنّ توجيه القراءات نحويًا له أهمية كبيرة في الكشف عن المعاني المختلفة والدلالات العديدة، كما أبيّن أنّ القراءات القرآنية تعدّ مصدرًا مهمًا لكثير من العلوم الإسلامية واللّغوية منها علم النحو، ولذلك ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى، لأنّ رواياتها هي أوثق الشواهد وأوكدها، بل إن القراءات القرآنية وإن كان فيها ظواهر لهجية فهي محكومة بالرواية والنقل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس لأحد أن يقرأ القرآن الكريم بلهجته كما يشاء، ولم تقع هذه الإباحة في الحروف السبعة إلاّ للنبيصلى الله عليه وسلم ليتوسع بها على أمته، ويظهر نهاية البلاغة وكمال الإعجازوغاية الاختصارفي القرآن الكريم وقراءاته، والرسول عليه الصلاة والسلام قد اعتمد على الوحي في كل أنماط تلاوته للقرآن الكريم، فلم يَدْخلها شيء من عمل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإنّما نزل

الوحي بها جميعا، وإن القراء في اختلافهم مجرد ناقلين وليسوا كالفقهاء أو النحويين الذين يختلفون نتيجة اجتهادهم، وإن إضافة القراءات إلى أئمة القراءة وروايتهم لا يعني أكثر من أنهم اختاروها وداوموا عليها، ولزموها حتى اشتهروا بها، وإن شرط موافقة النحو في القراءة لا معنى له إذا صح سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا صحّ الإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا تقتضيه قوانين العربية المطردة، وجب الأخذ بما صح عن الثقة ثم يلتمس الوجه بعد ذلك، وإنّ العربية لا تحكم على القراءة، وإنّ القرآن الكريم أصل سماعي يحكم على العربية وتتبعه ويستفاد منه، لأنه كما قال عزّ وجل: **{بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ}**[113] ، وهذا سيبويه يقول: "القراءة سنة"[114] لا تخالف.

ومعنى هذا أنه إذا وجدت قراءة موافقة لقواعد العربية، فلا تقبل هذه القراءة لموافقتها للعربية وإنما يجب النظر في صحّة سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنّ القرّاء كانوا يستعينون بتوجيهات النحاة وقواعدهم لتوثيق ما يقرأون بالدراية، كما كان النحاة يستعينون بمسندات القرّاء لتوثيق ما يوجّهون بالرواية.

الهوامش

1 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، موفيم للنشر، الرغاية، الجزائر، 1991، من ص357 إلى 361.

2 -المرجع نفسه، ص117.

3 - البقرة: 16.

4 -مريم: 4.

5 -دلائل الإعجاز: ص117.

6 -الأنعام: 23.

7 -ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1972م، ص255، وانظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أنورتزل، مطبعة الدولة، استانبول، 1930م، ص120.

8 -أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، حقّقه أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النجار، دار السرور، 1955م، ج1، ص330.

9 -ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط4، بيروت، لبنان، 1401هـ1981-م، ص137.

10 -القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ-1996م، مج3، ج6، ص260، وانظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1413هـ1993-م، ج3، ص100.

11 -انظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص330.

12 -الحجة في القراءات السبع، ص137، وانظر: الزمخشري، الكشّاف، حققه وعلق عليه محمد مرسي عامر، دار المصحف، ط2، القاهرة، مصر، 1355هـ-1977م، ج2، ص61.

13 -أبو زرعة، حجّة القراءات، حقّقه وعلق حواشيه سعيد الأفغاني، ط1، بيروت، لبنان، 1394هـ1974-م، ص244.

14 -الأنعام: 22.

15 -مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، ط5، بيروت، لبنان، 1418هـ1997-م، ج1، ص427.

16 -أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، حقّقه علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، 1407هـ1987-م، ج1، ص487.

17 -تفسير البحر المحيط، ج3، ص100.

18 -الأنعام: 38.

19 -أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، حققه الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط3، بيروت، لبنان، 1409هـ، ج2، ص65، وانظر: الكشاف، ج2، ص65.

20 -الأنعام: 54.

21 -السبعة في القراءات، ص258.

22 -سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ1991-م، ج3، ص134.

23 -ابن جرير الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 1418هـ1997-م، ج5، ص207 - 208.

24 -الجن: 23.

25 -المائدة:95.

26 -انظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، حققه فائز فارس، ط2، الكويت، 1401هـ1981-م، ج2، ص276.

27 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص69.

28 -الحجة في القراءات السبع، ص139، وانظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ج1، ص158.

29 -جامع البيان، ج5، ص208.

30 -انظر: مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس، دار اليمامة، ط3، دمشق، بيروت، 1423هـ2002-م، ص237، وابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ضبطه وعلق حواشيه بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ج1، ص273.

31 -الأنعام: 55.

32 -السبعة في القراءات، ص258، وانظر: التيسير، ص13.

33 -جامع البيان، ج5، ص207، وانظر: حجة القراءات، ص253.

34 -الحجة في القراءات السبع، ص141، وانظر: مشكل إعراب القرآن، ص238.

35 -يوسف: 168.

36 -الأعراف: 45.

37 -الكشاف، ج2، ص69، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص274.

38 -الحجّة في القراءات السبع، ص141.

39 -الأعراف: 146.

40 -جامع البيان، ج5، ص208.

41 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص70.

42 -الأنعام: 74.

43 -انظر:ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمد الضياع، دار الفكر، ج2، ص259.

44 -الفراء، معاني القرآن، ج1، ص340، وانظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج2، ص278.

45 -النحاس، إعراب النحاس، ج2، ص76.

46 -ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، القاهرة، مصر، 1993م، ج1، ص223.

47 - تفسير البحر المحيط، ج4، ص169.

48 -جامع البيان، ج5، ص240.

49 -الأنعام: 94.

50 -السبعة في القراءات، ص263، وانظر: التيسير، ص105.

51 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص83.

52 -الحجة في القراءات السبع، ص145، وانظر: مشكل إعراب القرآن، ص245.

53 -الحجة في القراءات السبع، ص145.

54 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص83.

55 -مشكل إعراب القرآن، ص245.

56 -الأنعام: 137.

57 -السبعة في القراءات، ص270، وانظر: التيسير، ص273، والنشر، ج2، ص263.

58 -جامع البيان، ج5، ص353.

59 -الحجة في القراءات السبع، ص151-150.

60 -مشكل إعراب القرآن، ص256-255.

61 -الكشاف، ج2، ص90-89.

62 -تفسير البحر المحيط، ج4، ص232-231، وانظر: النشر، ج2، من ص263 إلى ص265.

63 -الزجاج، إعراب القرآن، ج1، ص198، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص98-97.

64 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص98-97.

65 -المحتسب، ج1، ص230-229، وانظر: الجامع لأحكام القرآن، مج4، ص60-61.

66 -الأنعام: 139.

67 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص100-99، وانظر: المحتسب، ج1، ص232.

68 -المحتسب، ج1، ص232.

69 -الفراء، معاني القرآن، ج1، ص358.

70 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص99.

71 -الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج2، ص288.

72 -كابن جني في المحتسب، ج2، ص232، والزمخشري في الكشاف، ج2، ص90.

73 -البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص291.

74 -المرجع نفسه.

75 -الأنعام: 139.

76 -السبعة في القراءات، ص270، وانظر: النشر، ج2، ص266-265.

77 -إعراب القراءات السبع وعللها، ج1، ص172-171.

78 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص100.

79 -تفسير البحر المحيط، ج4، ص235.

80 -مشكل إعراب القرآن، ص257.

81 -إعراب القراءات السبع وعللها، ج1، ص172.

82 -الأنعام: 145.

83 -السبعة في القراءات، وانظر: التيسير، ص108، والنشر، ج2، ص216.

84 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص103، وانظر: مشكل إعراب القرآن، ص259.

85 -الكشف عن وجوه القراءات وعللها، ج1، ص456.

86 -مشكل إعراب القرآن، ص259.

87 -الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ج1، ص456.

88 -النشر، ج2، ص216.

89 -الفراء، معاني القرآن، ج1، ص360.

90 -الطبري، جامع البيان، ج5، ص380، 381.

91 -التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص545.

92 -مشكل إعراب القرآن، ص259.

93 -الأنعام: 153.

94 -السبعة في القراءات، ص273، وانظر: النشر، ج2، ص266.

95 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص107.

96 -الفراء، معاني القرآن، ج1، ص364.

-97النحاس، إعراب الفراء، ج2، ص107.

98 -التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص549.

99 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص107، وانظر: حجّة القراءات، ص277.

100 -النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص107، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ج1، ص457.

101 -الأنعام: 154.

102 -جامع البيان، ج5، ص400-398، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص93.

103 -جامع البيان، ج5، ص398، وانظر: المحتسب، ج1، ص234.

104 -الجامع لأحكام القرآن، مج4، ج7، ص93.

105 -جامع البيان،ج5، ص400.

106 -المحتسب، ج1، ص236-235-234.

107 -انظر: الكتاب، ج2، ص108 [باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة].

108 -الأنعام: 160.

109 -النشر في القراءات العشر، ج2، ص266.

110 -مشكل إعراب القرآن، ص263.

111 -الفراء، معاني القرآن، ج1، ص367.

112 -مشكل إعراب القرآن، ص263.

113 -الشعراء: 195.

114 -الكتاب، ج1، ص148.

المصادروالمراجع

1 - القرآن الكريم وقراءته

2 - إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، حققه الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط3، بيروت، لبنان، 1409هـ

3 - البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ضبطه وعلق حواشيه بركات يوسف هبود،دار الأرقم، بيروت، لبنان.

4 - التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، حقّقه علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، 1407هـ1987-م.

5 - تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1413هـ- 1993 م.

6 - التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني،، عني بتصحيحه أوتورتزل، مطبعة الدولة، استانبول، 1930م،

الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ-1996م.

7 - الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ-1996م.

8 - جامع البيان في تفسير القرآن، ابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 1418هـ1997-م.

9 - الحجّة في القراءات السبع، ابن خالوية، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط4، بيروت، لبنان، 1401هـ1981-م.

10 - حجّة القراءات، أبو زرعة حقّقه وعلق حواشيه سعيد الأفغاني،ط1، بيروت، لبنان، 1394هـ1974- م.

11 - دلائل الإعجازفي علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، موفيم للنشر، الرغاية، الجزائر، 1991.

12 - السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1972م.

13 - - الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ1991-م.

14 - الكشّاف، الزمخشري، حققه وعلق عليه محمد مرسي عامر، دار المصحف، ط2، القاهرة، مصر، 1355هـ1977-م.

15 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، ط5، بيروت، لبنان، 1418هـ1997-م.

16 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، القاهرة، مصر، 1993م.

17 - معاني القرآن، أبو زكريا الفرّاء، حقّقه أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النجار، دار السرور، 1955م

18 - معاني القرآن، الأخفش الأوسط، حققه فائزفارس، ط2، الكويت، 1401هـ-1981م.

19 - مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس، دار اليمامة، ط3، دمشق، بيروت، 1423هـ2002-م.

20 - النشر في القراءات العشر،ابن الجزري، تصحيح ومراجعة علي محمد الضياع، دار الفكر.